

منظمة التجارة العالمية وإجراءات تسوية المنازعات التجارية

بعد ذلك يتم قبول تقرير اللجنة من قبل جهاز تسوية الخلافات خلال الستين يوماً التي تلي توزيعه على الأعضاء، باستثناء الاستئناف أمام الجهة المختصة^(٢).

الجدول التالي يلخص المدة الزمنية التقريبية للإجراءات

المشاورات، الوساطة	٦٠ يوماً
تشكيل اللجنة والتفويض	٤٥ يوماً
تقرير اللجنة إلى الأطراف	٦ أشهر
تقرير اللجنة إلى الأعضاء	٣ أسابيع
تبني التقرير من قبل جهاز تسوية الخلافات	٦٠ يوماً
المجموع (بدون استئناف)	سنة واحدة

هذا الجدول يبين المدة الزمنية اللازمة مع الاستئناف

تقرير جهاز الاستئناف	٦٠-٩٠ يوماً
تبني التقرير من قبل جهاز تسوية الخلافات	٣٠ يوماً
المجموع (مع الاستئناف)	سنة أو ٤-٣ أشهر

بالمقارنة مع المدة الزمنية للاستئناف أمام السلطات القضائية الوطنية، فإن المدة اللازمة لأجل الحصول على قرار من قبل منظمة التجارة العالمية OMC تبدو معقولة جداً. على العضو «المحكوم عليه» عند قبول التقارير أن يلتزم في الحال بما جاء فيها، وإذا تعذر عليه تحقيق ذلك، فبإمكانه أن يطلب من جهاز تسوية الخلافات التمديد له لمدة زمنية معقولة حتى يتسنى له تنفيذ الالتزامات المطلوبة منه. وفي حالة عدم نجاح أي من هذه الحلول «الودية» يتم حينها تعيين حكم لأجل تحديد تاريخ لا

لقد شهد نهاية العام الميلادي المنصرم ٢٠٠٥م، حدثاً تاريخياً هاماً وهو انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية بعد جهود مضيئة وعمل دؤوب من المفاوضات خلال العشر سنوات الماضية، وفي هذا المقال سوف أسلط الضوء على بعض الأمور الفنية الخاصة بالإجراءات المتبعة من قبل المنظمة لفض المنازعات التجارية. منذ سنة ١٩٩٤م، انعكست القاعدة حيث أصبحت الأحكام التي تدين الدول في حالة عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية تتخذ بصفة تلقائية إلا في حالة ما إذا عارض ذلك إجماع صادر من قبل الأعضاء. وبذلك يكون نظام المنظمة قد حصل على ميزة أكثر قضائية بمنحة المصادقية التي كانت تنقصه، خصوصاً في نظر المشغلين الاقتصاديين.

١- إجراءات ناجعة وسريعة:

في حالة قيام عضو بتبني إجراء يمس بمصالح عضو أو عدة أعضاء آخرين، والذي يتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية OMC، فيتم حينها عقد مشاورات بين الأطراف، وإذا لم تنجح «الدبلوماسية» كمرحلة أولى في زمن محدد، حينئذ يمكن اللجوء إلى جهاز تسوية الخلافات من قبل الدولة التي تعتبر أكثر ضرراً، إن جهاز تسوية الخلافات الذي يضم جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية يمكنه حينها تشكيل لجنة يتم تكليفها بدراسة الشكوى ورفع التوصيات التي تراها.

تتكون هذه اللجان عادة من ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من قبل أطراف الخلاف من قائمة تم تحضيرها مسبقاً من قبل الأمانة^(١).

تقوم اللجنة المشار إليها بتقديم تقرير في مدة تتراوح بين ستة وتسعة أشهر (ما عدا بعض الحالات الاستثنائية).



د. فيصل بن عبدالقادر طاهر



خلال المرحلة القادمة من أجل الاستفادة القصوى من كامل الحقوق التي تمنحها قوانين وأنظمة منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء.

* عضو مجلس الشورى
لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

(١) هذه القائمة مكونة من الأشخاص المرشحين من قبل حكومات دولهم والمعتمدة من قبل جهاز تسوية الخلافات. (٢) جهاز الاستئناف: وهو جهاز دائم مكون من سبعة شخصيات، ثلاثة منهم يعقدون جلسات لكل قضية. (٣) في هذا الشأن استنفذت الولايات المتحدة في القضية القانونية المسماة بـ «الوسام» هذه الإمكانية في خلافها حول تطبيق الجمارك على بعض المنتجات القادمة من المجموعة الأوروبية (بما قيمته ٤, ١٩١ مليون دولار أمريكي في السنة) وقد استعملتها مجدداً في قضية اللحوم مع الهرمونات، من هاتين القضيتين يتضح لنا بجلاء إن القرارات المتخذة من قبل جهاز تسوية الخلافات يتم احترامها بالكامل من الدولة «الخاسرة»

La procedure de reglement des differends de l'omc par a. choffel. m. Jaquot o. prast ga.

في مشاورات مع تلك الدولة. إن الشركات المتضررة بإمكانها المشاركة في المرحلتين (الكتابية والشفهية) أثناء الترافع أمام جهاز حسم الخلافات. خلال المرحلة الكتابية، يمكن للشركات الاستمرار في تقديم ما لديها من معلومات ومعطيات حقيقية أو قضائية تمكنها من الدفاع في أفضل الظروف. أما في المرحلة الشفهية فإنه لا يتم استبعاد مساعدة خبراء الدولة المعنية في المشاركة في جلسة الاستماع. حالات كثيرة حديثة أكدت علاوة على ذلك أن أعضاء منظمة التجارة العالمية OMC لهم كامل الحرية في تكوين وفودهم الخاصة، بحجة عدم المساس بسرية المناقشات. إن الشركات (سواء أكانت طرفاً من قبل الدولة الراية أو الخاسرة) يمكنها في هذه المرحلة من الإجراءات جذب الانتباه إلى حقوقهم المكتسبة وفقاً لما تمليه قواعد منظمة التجارة العالمية.

أخيراً إذا كانت الشركات الأمريكية والأوروبية قد عرفت كيف تستفيد من إجراءات تسوية الخلافات خلال الفترة الماضية، فإنه يجب علينا - في اعتقادي الشخصي - أن نستعد للدخول في السباق

يتعدى في أي حال من الأحوال ١٥ شهراً. إن العضو الذي لا يلتزم بالتوصيات التي يتم تبنيها من قبل جهاز تسوية الخلافات يعرض نفسه إلى إجراءات محتملة للرد بالمثل من قبل المشتكين^(٣).

٢- إجراءات أكثر انفتاحاً على الشركات: في الوضع الحالي لقواعد المنظمة، تكون صلاحيات الدول في المرتبة الأولى في قضايا منظمة التجارة العالمية OMC مع عدم إغفال «المصالح غير الحكومية» خاصة تلك المتعلقة بالشركات.

بكل تأكيد ليس للشركات القدرة على تقديم شكوى أمام منظمة التجارة العالمية OMC حيث إنها تواجه بعض العقبات أثناء ممارستها لأنشطتها التجارية، ومع ذلك فإنه من الأفضل لها التعرف على قوانين وأنظمة المنظمة وتحليلها التحليل اللازم للاستفادة من الميزات الممنوحة من قبل منظمة التجارة العالمية.

لقد أتاح القانون الخاص «بالعوائق التجارية» للشركات تقديم شكوى أمام اللجنة الأوروبية في حال اصطدامها بعائق تجاري في دولة من دول العالم الثالث، في هذه الحالة تكلف اللجنة الأوروبية بالدخول